



# المشروع المقاصدي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، قراءة وتقويم

ISSN 2831-5049

Vol. 3, No. 1, 2024, p.1-34

journal.maqasid.org

DOI: 10.52100/jcms.v3i1.128

Received : Oct 30<sup>th</sup> 2023

Revised : Dec 27<sup>th</sup> 2023

Accepted : Jan 7<sup>st</sup> 2024

**Al-Hassan Shahid**

Abd Al-Malik al-Sa'di University, Morocco

*chahidelhassen@gmail.com*

## Abstract

This paper investigates the presence of the maqasid-based approach in the scientific project of the International Institute of Islamic Thought, in its manifestations, especially at the level of its written publications and works within maqasid thought or its integration with other disciplines. Accordingly, this paper strives to trace the fragments of the IIIT's maqasid project, collect and rearrange it, and bring it closer to the reader, through induction, the aim of which is to scrutinize the position of maqasid in the thought of the Institute and to review and evaluate its project. To achieve this, the paper proposes a structure of two sections: the first is the foundational historical examination of the position of maqasid in the Institute's philosophy, which includes two subsections, namely, the emergence of the International Institute, its purpose and philosophy, and the position of the maqasid within the vision of the Institute. The second section: is a teleological functional analysis of the manifestations of the maqasid and its dimensions. This is realized through five subsections, the first of which is in the theoretical dimension, the second is in the originating dimension, the third is in the activation dimension, the fourth is in the evaluative dimension, and the fifth is in the integrative dimension.

**Keywords :** International Institute; method; objectives; Islamic knowledge; integration.

Corresponding Author

Name : Al-Hassan Shahid

Email : *chahidelhassen@gmail.com*

## الملخص

ترصد مباحث هذه الورقة حضور النظر المقاصدي في المشروع العلمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، بتجلياته ومظاهره، لا سيما على مستوى منشوراته المكتوبة وأعماله المدونة، وسواء أُخَصَّ المكتوب بالنظر المقاصدي، أم نشر في سياق تكامل مع اختصاص آخر. وعليه، ستجتهد في تتبع شتات المشروع المقاصدي، وجمعه وإعادة ترتيبه، وتقريبه للقارئ، وذلك عبر استقراء، غايته رصد موقع الحضور المقاصدي في فكر المعهد، وعبر قراءة، تتقصد مراجعة وتقييم هذا المشروع، ولبلوغ ذلك، تقترح الورقة سيراً عبر مبحثين: الأول: رصد تاريخي تأسيسي لموقع المقاصد في فلسفة المعهد، ويضم مطلبين، أولها: في نشأة المعهد العالمي وغايته وفلسفته، وثانيهما: في موقع المقاصد ضمن رؤية المعهد. والمبحث الثاني: رصد وظيفي غائي لتجليات المقاصد وأبعادها، وتعمّره خمسة مطالب، أولها: في البعد التنظيري، وثانيها: في البعد التأصيلي، وثالثها: في البعد التفصيلي، ورابعها: في البعد التقويمي، وخامسها: في البعد التكاملي.

**الكلمات المفتاحية:** المعهد العالمي؛ المنهج؛ المقاصد؛ إسلامية المعرفة؛ التكامل.

## المقدمة

تكتفي هذه الورقة بقراءة في المشروع المقاصدي للمعهد العالمي بما صدر عنه من كتب ومنشورات مدونة، ووفق مدركاتنا لما هو وارد وموجود بين أيدينا الآن من مكتوبات. وخاصة التأليف المخصصة، أما فيما تعلق بما نشر في أعداد المجلة التي يصدرها "إسلامية المعرفة" أو "الفكر الإسلامي المعاصر" حالياً، فقد سبق هذا العمل بقراءة في ذلك، أنجزها يوسف نواصة ونشر في نفس المجلة (يوسف نواصة، ٢٠٢٠، ص ١٧٩).

وعليه، سترصد الورقة تجليات النظر المقاصدي بأبعاده، سواء أُعلن عنه لفظاً في عنوان كتاب أو لم يعلن، لأن النظر المقاصدي قبل أن نلقيه نصاً معلناً يجري بين ثنايا مكتوبات المعهد، فقد لمسناه نفساً مضمراً يسري بين رؤاه وتصورات. مما يحتم علينا رصده وفق ثلاثة مبادئ: **أولها:** سبر واستقراء النظر المقاصدي من منشوراته لفظاً ومعنى، **وثانيها:** جمع وتقسيم المادة المستقرأة من أعمال المعهد باعتبار تقريبيٍّ أغلبٍ، **وثالثها:** حكامه الترتيب العلمي للنظر المقاصدي وأقسامه على ترتيبه الزمني لنشر المكتوب.

وستجهد في جمع شتات المشروع المقاصدي وإعادة ترتيبه وبيانه، في مبحثين، الأول: رصد تاريخي تأسيسي لموقع المقاصد في فلسفة المعهد، ويضم مطلبين، أولها: في نشأة المعهد العالمي وغايته وفلسفته، وثانيها: في موقع المقاصد ضمن رؤية المعهد. والمبحث الثاني: رصد وظيفي غائي لتجليات المقاصد وأبعادها، وتعمّره خمسة مطالب، أولها: في البعد التنظيري، وثانيها: في البعد التأصيلي، وثالثها: في البعد التفعيلي، ورابعها: في البعد التقويي، وخامسها: في البعد التكاملي. أما خاتمة المبحث: فقد انتهت فيها الورقة إلى نتائج كلية مع تذييلها بتوصيات ومقترحات.

وقبل البدء، يجدر التنبيه إلى ضابط أساس، وهو أنا نريد بالمقاصد هنا نظرية كلية في الفهم والتأويل، لا نظرية في الفقه والتعليل، لكن إن جوزنا حصرها في الثانية فعلى سبيل التعميم، ليكون التعليل فقهيًا أصوليًا كما هو فكريٌّ معرفيٌّ، فحديثنا هنا عن المشروع المقاصدي باعتباره نظرية كلية، أي كيف تجلت استثمارات المعهد العالمي في إصداراته ومنشوراته ومكتوباته على نطاق أوسع وأرحب، سواء تعلق الأمر بما هو فقهي خاص أو فكري عام؟ لأننا نعتقد أن هذه النظرية أكبر من أن تبقى أسيرة نطاقها الفقهي الخالص الذي نشأت فيه.

### المبحث الأول: رصد تاريخي تأسيسي

نريد في هذا المبحث أن نرصد الصلة التاريخية بين المعهد العالمي للفكر الإسلامي ونظرية المقاصد، والتعرف على شروط نشأتها بين أحضان المعهد وتطورها، وما هي دواعي عنايته بها. ولبيان ذلك نفتح النظر على مطلبين:

#### المطلب الأول: المعهد العالمي: في النشأة والغاية والفلسفة

بعد رحلة علمية لشباب عرب ومسلمين في ديار الغرب، وتجربة عملية في أوساطه الأكاديمية المختلفة، انتهى بهم المسار إلى ضرورة التفكير في البحث عن حلول إصلاحية لواقع أمتهم، التي خرجت منهكة جراء محنة الاستقلال السياسي والعسكري، ولم تستعد عافيتها بعد، فنشأت مؤسسة "المعهد العالمي للفكر الإسلامي" على اتفاق رؤيتهم، ووحدة تصورهم، معتبرين أن المدخل الأساس لتحرير الأمة وتمتية قدراتها، وتحقيق نهضتها حتى تستكمل رسالتها، وتستأنف مهمتها على جميع الأصعدة، ينبغي أن يبدأ من تحرير العقل وتمتية الفكر، والنظر في قضايا الإنسان والاجتماع والكون لواقع الأمة، وتجارب باقي الأمم

بما فيها الغرب، وذلك برؤية منهجية غائبة قاصدة، فكان مشروع "إسلامية المعرفة" (الفاروقي، ١٩٨٤، ص ٥١)، الذي له بالغ الأثر في تفتق الفكر الإسلامي وقضاياه، برؤية جديدة، ونظرة مغايرة للسائد حينئذ. وسوف أشير إلى الإماعات كان لها قوة إشعاع من تأليفه وفرائده في سياق البحث المقاصدي.

لكن قبل ذلك يمكننا القول: وإن بدا القول المقاصدي في أولى أدبيات المعهد غائبا، فإن النظر المقاصدي والتفكير الغائي لم يغب عنه مطلقاً، بل شكل محادا ظهيرا لما سيأتي من مراحل مختلفة، لأن التأكيد على التنمية العقلية ضمن رؤية المعهد، والعقل أحد المكونات المطلوبة بالقصد الأصلي، وأحد الكليات الكبرى المقاصدية الضرورية المراعاة في الاجتهاد الفقهي والإسلامي عموما، وانتباه المعهد المبكر إلى الأزمة الفكرية، وانشغاله بالتنمية المنهجية والتزكية العقلية، كلها إرهاصات حقيقية لاستئناف القول بالمقاصد، إلى أن وجد المعهد ضالته العظمى في النظرية المقاصدية، واعتبرها من أولوياته الفكرية والعلمية عند رواده..

ومن أهم ما يؤرخ لأسس هذا التصور، الكتاب المنهجي الذي ألفه مدير المعهد في بدايته إسماعيل راجي الفاروقي، وهو "أسلمة المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل"، ومما قاله موحيا بذلك على مستوى الفهم المقاصدي: "لقد كان فقهاء العصور الأول موسوعيين بحق، وأساتذة فعلا في كل التخصصات من الأدب والقانون إلى الفلك والطب، لقد كان هؤلاء رجالا متخصصين عرفوا الإسلام لا على أنه قانون فقط، بل على أنه مثال ونظرية ونظام من الفكر وحياة، يعيشها ويمارسها بالفعل ملايين من الناس. لقد كانوا يمتلكون أرقى المؤهلات الإسلامية على الإطلاق، وأعني الذوق الشرعي أو البديهية التي تدرك مقاصد القانون. وإذا كنا نعتبرهم مثلا لتناول مشاكل المسلمين تناولا خلاقا بسبب كفاءتهم المختارة، فمن المؤكد أن لدى الفقيه اليوم خريج الجامعة من علم وحكمة، لا يؤهلانه للاضطلاع بالمسؤوليات التي نهض بها في نجاح أولئك الأولون" (الفاروقي، ١٩٨٤، ص ٥١).

وقد تلاه بعد ذلك كتاب منهجي آخر سار على التصور نفسه، وقاصدا المعنى نفسه، وعنوانه: "الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج" لطفه جابر العلواني، وقد صدر عام ١٩٨٩، ويعتبر فيه أن "هذه المرحلة هي المرحلة التي بدأنا فيها نؤكد على مزايا الإسلام وخصائصه، وتفوقه فكرا وثقافة وعقيدة، ونظاما ومنهجا حياة وأخلاقا وقيما ومعايير، بل بدأنا نكتشف في هذه المرحلة بعض الثغرات في ثقافة الغرب نفسه وفي فكره" (العلواني، ١٩٩٤، ص ٢١).

وعلى هذا التقدير والتصور، أصدر المعهد كتاباً آخر لمديره عبد الحميد أبو سليمان، وعنوانه "قضية المنهجية في الفكر الإسلامي"، يشدد فيه على قيمة المنهج الأصولي، بما يتضمنه من تفكير سديد وقاصد، ولما وصلت الأمة إلى هذا الحال "أصبحت مرغمة على إعادة النظر في أحوالها وقواعدها، ومناهج فكرها مع بروز التحدي الغربي، أما تعاضم المخاطر الناجمة عن الأمراض الحضارية للأمم الغرب" (أبو سليمان، ١٩٩٥، ص ١٦).

ونخلص ابتداءً هنا إلى أن فكرة النظر بالغايات، والتفكير بالمقاصد لم يتخلف عنها المعهد لا سيما عند منظريه ومديره ورواده، وبقي وفيها لهذا النهج العلمي إلى أن ترأس شؤونه العلمية فتحي حسن ملكاوي، الذي طالما أكد على أن مشروع المعهد يقوم "على قضيتين متلازمتين، الأولى إصلاح الفكر الإسلامي بالاجتهاد والتجديد في التعامل مع القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والتراث الإسلامي، والثانية: إسلامية المعرفة البشرية المعاصرة، بالتعامل مع هذه المعرفة في مجالاتها المختلفة برؤية تحليلية نقدية، تنقي المعرفة من الإحالات الفلسفية الوضعية، وتحيطها بسياج القيم الإنسانية الفاضلة وترشدها بالوحي الإلهي" (ملكاوي، ٢٠١٨، ص ١٨١). بل يبني المعهد رؤيته التغييرية على مبدأ التجديد والإصلاح، لأن "مشروع إسلامية المعرفة المعاصر يمثل محاولة من أبناء عصرنا الإسهام في حركة التغيير والنهوض الحضاري للأمة، من منطلق التجديد والإصلاح الفكري" (ملكاوي، ٢٠١٨، ص ٥٢).

وعلاوة على ما ذكر، فإن الثروة المعرفية التي أنتجتها نخبة من العلماء القائمين على المعهد، وكذا مشاريعه العلمية لبرز بجلاء هذا التوجه في الإصلاح المنهجي لديه، يقول عبد الحميد النجار وهو أحد منظري فكر المعهد في تقديمه لكتاب "إصلاح الفكر الإسلامي": "إن مشروع الإصلاح الذي يحمله هذا الكتاب ظل ديدن المعهد العالمي للفكر الإسلامي ربع قرن، منذ نشأته إلى الآن، يبشر به وينبه إلى أهميته، وينشره بين الناس، ويؤلف فيه المؤلفات، ويعقد عليه الندوات والمؤتمرات، ويسعى إلى أن يجعله محتوى دراسياً في بغض المؤسسات والجامعات، فأحدث بذلك حركة في ساحة الثقافة الإسلامية لا تخطئها عين المهتم بهذا الشأن، وانخرط في هذه الحركة جيل من الباحثين المسلمين، يمتد وجودهم من ماليزيا شرقاً إلى الرباط غرباً، يحملون كلهم نفس الهم، ويسهمون بأقدار مختلفة في إنجاز متطلباته" (العلواني، ٢٠٠٩، ص ١٧).

## المطلب الثاني: موقع المقاصد ضمن رؤية المعهد

بعدما عرفنا حضور النظر المقاصدي في أدبيات المعهد التأسيسية وإن كان مضمرًا، نتبع هنا الدعوات الصريحة للعناية بالمقاصد من رموز المعهد ورواده، قبل أن ينتقل ذلك إلى باقي الكتاب، ومختلف الباحثين.

يرى الشهيد الفاروقي في كتابه التأسيسي: "أسلمة المعرفة المبادئ وخطة العلم" أن علوم الغرب ومعارفه ينبغي إعادة صياغتها وفق رؤية الإسلام، وتصوره الغائي المقاصدي، حتى يسترشد بها في البناء والإصلاح، إذ أن "ما عند الغرب الحديث من فنون، وعلوم إنسانية واجتماعية يجب أن تعاد صياغتها برمتها، وأن تقوم قواعدها الأولية على أساس جديد يتطابق مع عالمية الإسلام. كما ينبغي أن يمدّها المفكرون المسلمون بقيم جديدة، وأعني بقيم وغايات إسلامية، لتكون بمثابة أهداف عليا لترشيد البحوث الاجتماعية" (الفاروقي، ١٩٨٤، ص ٨٨).

وفي سياق آخر، يعتبر العلواني وهو يتحدث عن إحياء علم أصول الفقه، وبث روحه الوظيفية في منهجيته، يلزم العناية بالنظر المقاصدي واستثمار الأدلة ذات الصلة به، لا سيما الاجتهادية منها، و"الاهتمام بمعرفة مقاصد الشريعة، وتنمية دراستها، والعمل على وضع قواعد أو ضوابط لها" (العلواني، ١٩٩٥، ص ٨٠-٨١-٨٢).

والملاحظ أن تأثر التوجه المنهجي للمعهد بالنظرية المقاصدية كان تحديداً خلال إدارته من قبل الأصولي والمقاصدي طه العلواني. الذي شهدت حقبة تفجراً وعناية واسعة بالفكر المقاصدي. وهذا لا يعني إجماع أسلافه من رواد المعهد على هذا التوجه، يقول العلواني في سياق آخر: "والفقه الإسلامي الذي ندعو ونعمل لأجل تجديده، وتقويته وبعث صفائه وحيويته، وربطه بمقاصد الشريعة وكلياتها، هو من أفضل الضمانات لإيجاد شرعية لحياة إسلامية معاصرة، ذلك أن الفقه الإسلامي بشموليته التي لا يجدها شيء، وبمصادره وضمائمه التي لا يشوب إسلاميتها شيء، هو أكثر الهوموم الإسلامية إسلامية وأبعدها عن كل تأثير أجنبي" (الريسوني، ١٩٩٥، ص ٨).

كما أكد على هذا المنحى العلمي الصريح في مناسبة أخرى بقوله: "فالمعهد يرى أن كثيرا من أمراض العقل المسلم نجمت عن النظر الجزئي وتناسي الغايات، وتجاهل المقاصد، والتشبث بالأمور الشكلية واللفظية، والإحالة على التعبد لأدنى ملبسة، وتجاهل الحكم أو الكسل عن طلبها. كما يرى

المعهد أن تكثيف دراسات المقاصد والأهداف والغايات، وتعليل الأحكام والبحث عن الحكم، سوف يساعد كثيرا على إخراج العقل المسلم من تلك الوهدة، ويعالجه من تلك الأمراض، ويعيد إليه بإذن الله نقاءه وصفاءه وتألّفه وقدرته على العطاء والاجتهاد، وترتيب الأولويات وتوخي المقاصد والغايات " (العالم، ١٩٩٣، ص ٦).

### المبحث الرابع: رصد وظيفي غائي

بعدها بيّنا تأسيس النظر المقاصدي لرؤية المعهد العالمي وتصوره، بعد رصد اهتماماته العلمية، نرغب في هذا المبحث تتبع أعماله ومنشوراته المندرجة فيه، بحسب اتجاهاتها الغائية الوظيفية. وقد اتضح بالاستقراء والافتقار أن "المعهد" منذ نشأته اتخذ لنفسه خطأ تصاعديا في تناول قضايا المقاصد، بداية من البعد النظري في المقاصد، فالبعد التأصيلي، إلى البعد التفعيلي، ثم البعد التقويمي، وأخيرا البعد التكاملي. فما هي تجليات تلك الأبعاد في النشر والتأليف لديه؟

### المطلب الأول: في البعد النظري

أقصد بالبعد النظري ذلك التأسيس الفكري والعلمي للبحث في مطلب مقاصد الشريعة، وبحسب للمعهد بدايات العناية به، كما له مزية الانتباه إلى قيمته العلمية والمعرفية، حتى أنه كلما ذكرت المقاصد في الوقت المعاصر إلا وذكّر المعهد، وذكرت معه "نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي" لأحمد الريسوني. على الرغم من أنه كان مسبقا بطباعة هذا الكتاب (الريسوني، ١٩٩٥، ص ١)، ليكون الريسوني من أوائل الذين انتبهوا إلى هذا المبحث اللطيف والطريف الذي غاب ردحا من الزمن بغياب "الموافقات". وليس شكل هذا العمل بداية تفتق البحث المقاصدي النظري، وقد رأى المعهد في هذا التوجه مناسبة لبث روح الاجتهاد في البحث العلمي وتطويره، يقول مدير المعهد: "ولقد أتى على فقهننا في معظمه حيننا من الدهر، صار فيه أقرب إلى الجمود والعجز منه إلى الحياة والفعالية، ذلك أنه افتقد فيما افتقده روح المقاصد، ونظرية المقاصد، وقد تعرض العلامة التونسي الشيخ محمد الطاهر بن عاشور لأسباب انحطاط الفقه وتخلّفه، فعد منها إهمال النظر في مقاصد الشريعة من أحكامها" (الريسوني، ١٩٩٥، ص ١٣). وهذا ما أكدّه الريسوني في إحدى مقدماته، بقوله: "ومنذ أن افتتح المعهد العالمي للفكر الإسلامي سلسلته الخاصة بالرسائل والأطروحات الجامعية، برسالة "نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي" لصاحب هذا التقديم، توالى الكتابات والمؤلفات والإصدارات في قضايا مقاصد الشريعة، والفكر المقاصدي،

ونوقشت عشرات الرسائل والأطروحات في هذا المجال. وكل هذا إنما يعكس مدى الوعي بأهمية القضية، ومدى الفراغ العلمي في هذا الباب، ومدى الاحتياجات العلمية والفكرية التي يسدها هذا اللون من البحث، والكتابة والتأليف " (الكيلاي، ٢٠٠٠، ص ٧).

ولم تمر إلا مدة قصيرة، حتى أصدر المعهد كتاباً آخر لا يقل أهمية، وهو: "نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور" لإسماعيل الحسني، الذي تقدم هو الآخر بالبحث المقاصدي خطوات، فتحت شهية الباحثين لتطويره. يقول الحسني: "إلا أنني أزدت شكاً في هذا التصور، كلما أمعنت في دراسة فكرة المقاصد الشرعية عند الإمام الطاهر بن عاشور من خلال أهم مؤلفاته، تلك التي كانت بالنسبة لي مدخلاً ممتازاً في معايشة مصنفات علم أصول الفقه التي أولت العناية لمقاصد الشريعة، وبسبب خصوصية الدراسة السالفة منها وتصورها اقتنعت اقتناعاً كاملاً بأنني إزاء نظرية في المقاصد الشرعية، بقدر ما ترتد أصولها إلى تراث المقاصد، تعمل أيضاً على مراجعته وتكميله. كان هذا الاقتناع الفرضية الأساسية للبحث" (الحسني، ١٩٩٥، ص ١٦-١٧).

وبعد مرور أزيد من ٢٣ عاماً أي في ٢٠١٨م- لم تنقطع عناية المعهد بهذا الباب فصدر عنه، "الفكر المقاصدي في تفسير المنار"، ومما قاله صاحبه عبدالله أكرزام في مقدمته: "الموضوع بجملته إذن، يستمد طاقته وحيويته وجدته من مقاصد الشريعة الإسلامية وأهدافها السامية، كما فهمها كبار علماء الإسلام، وأصحاب المنار من هؤلاء الذين لا يقبل القفز عليهم، وبخسهم حقهم في الإحياء والتجديد" (أكرزام، ٢٠١٨، ص ١٢، ١١).

### المطلب الثاني: البعد التأصيلي

ذكرنا بعض التأليف المبكرة في التنظير المقاصدي التي بادر بها المعهد، وسوف نعرض هنا ما له صلة بالبعد التأصيلي، وتقصد به ذلك المنحى الذي سلكه المعهد بمنشوراته للنظر في أصول المقاصد، وقواعدها وضوابطها، إما من حيث المسلك النظري العام، أو من حيث المسلك العملي الخاص، وهو ما سنبيّنه:

**أولاً: مسلك التأصيل النظري:** واختار فيه المعهد بحث المقاصد الشرعية بتأصيل مباحثها من القرآن والسنة والتراث الفقهي، وبيان أقسام المقاصد وكلياتها وأنواعها، بالبحث في أصول الفقه، ومثال ذلك العمل النوعي الذي كان من بواكير التأليف في المقاصد، وهو كتاب "المقاصد العامة للشريعة الإسلامية" ليوسف حامد العالم، يقول المعهد في تقديمه للكتاب: "وقد رأى المعهد أن هذا الموضوع من أهم



الموضوعات، التي يساعد إبرازها على إعادة الثقة الأمة بنفسها، وبفقه علماءها، وغايات ومقاصد شرائعها، ويوضح عظمة الشريعة الإسلامية، وامتيازها على بقية الشرائع في تحقيق مصالح الخلق، ودرء المفسد عنهم، وبيان العلل والأسباب والحكم والغايات الكامنة وراء كل حكم شرعي، وخاصة تلك التي تتعلق بمعاملات الناس وقضايا سلوكهم، فإن الله تعالى ما خلق شيئاً عبثاً، وما ترك الناس سدى" (العالم، ١٩٩٣، ص ٦).

ويجدر التنبيه إلى عمل آخر على صغر حجمه، وهو كتاب: "أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة"، لطله جابر العلواني، وهو رسالة تؤسس للنظر المقاصدي في القضايا الاجتماعية بناء على المنهج الأصولي، وتدعو إليه، يقول مؤلفه: "ومن هنا، فإن موضوع العلاقة بين أصول الفقه ودراسة الظاهرة الاجتماعية، أو بينه وبين العلوم الاجتماعية أمر لم يكتب فيه، ولم يميز إلا مؤخراً في إطار محاولات بعض المعرفيين المسلمين إيجاد بدائل إسلامية، خاصة في إطار العلوم والمناهج التي تعاني من إشكاليات كبرى، لظالما تنادى العلماء والمتخصصون إلى البحث فيها، دون أن يأتوا بحلول لتلك الإشكاليات (العلواني، ١٩٩٥، ص ٨). ويندرج في هذا الباب الكتاب الفريد لفريد الأنصاري، وهو "المصطلح الأصولي عند الشاطبي" حيث أظهر فيه ذلك المزج البديع الذي تفتن فيه الشاطبي بالجمع بين الأصول والمقاصد. يقول: "وماذا غير الدراسة المصطلحية أنهض بالفهم وأقعد؟ ليس بها تحرر محلات النزاع؟ وحظ غير قليل من الخلاف نزاع في المفاهيم. ولذلك كان الفهم شرط التكليف في الإسلام. ألم تر أن أول مقاصد الشارع بعد قصد الابتداء هو الإفهام؟ فلا تكليف إلا بعد وروده، وإنما يتكامل ذلك وتطابقه يمكن التعبد، أو الامتثال الذي هو الغاية العليا من التشريع" (الأنصاري، ٢٠٠٤، ص ١٥).

وإلى جانب هذه المؤلفات، يمكن أن نضيف كتاب التيجاني عبد القادر "أصول الفكر السياسي في القرآن المكي" الذي أصل فيه لقواعد النظر المقاصدي في باب السياسة الشرعية انطلاقاً من القرآن الكريم. يقول في محاده: "وإنما ننظر في مجال الأفعال السلطانية من حيث إنها ولاية كبرى لشؤون المجتمع العامة، فننظر فيها من حيث مشروعيتها ومقاصدها، ومن حيث الأصول المبدئية التقييمية، التي على ضوءها يكون التحسين والتقيح للمؤسسات السياسية القائمة، والفعل السياسي وغاياته وعلاقاته، أي ما الفعل الذي يعتبر خيراً، وما الفعل الذي يعتبر شراً، وعلاقة ذلك بنسق القيم الأخرى التي يدعو إليها الإسلام؟" (التيجاني، ١٩٩٥، ص ١٩). وضمن هذا الباب يدخل كتاب "منهج التعليل بالحكمة وأثره في التشريع الإسلامي" لرائد نصري جميل، الذي يقول في تقدمته: "فقد شكل تعليل أحكام الشرع

بالحكمة والمعاني المناسبة إجمالاً المحور الأساس، والمرتكز الذي دارت حوله أهم وأدق مسائل علم أصول الفقه وقضاياها، بدءاً من مسائل التحسين والتقيح، مروراً بمسائل التعليل والعلة والمناسب، والمناسبة إثبات شرعية أصل القياس، وليس آخرها المصالح المرسلة، وقواعد المقاصد" (أبو مؤنس، ٢٠٠٧، ص ٢٨).

**ثانياً: مسلك التأصيل العملي:** وفي مقابل التأصيل النظري، لم تخل مكتبة المعهد من أعمال لها صلة بالتأصيل العملي، أي مما له امتداد في الجانب التطبيقي، في نطاقه التأصيلي، ونعني به طرق إعمال تلك الأصول في البحث المقصدي، لتوجيهه وتطويره في السياق البحثي المعاصر، ومن الأعمال المفيدة في هذا الصدد نجد كتاب "المناسبة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة"، لنور الدين الخادمي، وقد نشر سنة ٢٠٠٦، و"يأتي هذا البحث العلمي الشرعي الأصولي التعليلي كي يوضح جوهر المناسبة، وحقيقتها في الشرع الإسلامي ويخرج فروعها وأمثلتها، ويؤكد على حجيتها وحقيقتها بالمنقول والمعقول، وفي ضوء جذورها الأصلية وأصولها الكبرى، ويبرز تطبيقاتها وتظاهراتها وآفاقها، ومعالها في الواقع المعاصر" (الخادمي، ٢٠٠٦، ص ٢٢). وفي هذا المجال صدر عملٌ نوعي في التعريف بالمقاصد الشرعية في ضوء المصالح الإنسانية، لعبد النور بزا "مصالح الإنسان: مقارنة مقاصدية"، وذلك سنة ٢٠٠٨، يقول منجز الكتاب مبرزاً هذا المنحى التأصيلي فيه: "وهذا مما يدل بوضوح على أن البحث المقاصدي لم ينتقل فيما وقفت عليه لحد الآن-بقضية مصالح الإنسان إلى مستوى الترجمة العلمية العملية لمقاصد الشريعة، في أبعادها العقدية والقيمية والتربوية والمعرفية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وغيرها من الأبعاد الحيوية الفردية والجماعية. وللإسهام في تجاوز هذا الخصاص المعرفي المقاصدي، جاء هذا الكتاب محاولة أولية لتقديم هذه المقاربة المقاصدية لمصالح الإنسان في أبعادها المتقدمة، ووسائل المحافظة عليها، وهي القضية الأساس التي نروم بحثها في هذا التأليف بالقصد الأول" (بزا، ٢٠٠٨، ص ١٠).

كما واصلت المؤسسة هذا الاهتمام التنظيري سنة ٢٠١٢، بإصدار كتاب "مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي" لجاسر عودة، وهو قراءة مغايرة لصوغ منطق التشريع على أساس النظر المقاصدي، ويرى المعهد في مقدمته أن هذه الدراسة: "تقدم رؤية منظومية مبنية على فلسفة المنظومات، وذلك بغية صياغة فلسفة التشريع الإسلامي انطلاقاً من مقاصد الشريعة. ويرى الكاتب أنه حتى تحقق الأحكام الإسلامية غاياتها في العدل، والمساواة وحقوق الإنسان، والتنمية وطيب العلاقات في نطاق

العام المعاصر، فإنه لا بد من اعتبار مقاصد الشريعة، وهي تشتمل على مراد الخالق، وعلى المحتوى الأخلاقي للشريعة، وهما قلب التشريع الإسلامي وأساسه" (عودة، ٢٠١٢، ص ١٦).

أما بخصوص منهج النظر في القرآن والسنة برؤية مقاصدية، فقد نشر المعهد لهذا الغرض كتابين، أولهما: مدارس للشيخ الغزالي: "كيف نتعامل مع القرآن"، يقول الشيخ: "ولكننا نريد للعصر الحديث والصحة الإسلامية، لكي تكون ناشئة بأعماق الإسلام، ومنطلقة من أعماقه الصحيحة، أن تقدم له جيلا واعيا موصلا بالقرآن مدركا لأبعاده ومقاصده، أولا (..) وأن تنظر إلى هذا الجهد البشري على أنه جهد خطؤه وصوابه متقاربان وجائزان، وتتنفع من تجارب الاحتكاك بالأفكار، والعقائد والأديان الأخرى، في ضوء منهج نضيج" (الغزالي، ١٩٩٢، ص ٤٢). وثانيهما: ما دونه يوسف القرضاوي في كتابه الشهير: "كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط"، ومن أسئلته الدقيقة: "كيف يمكن التخلص من الداء التاريخي العضال، الذي نجم عن الفرقة والانقسام باستعمال الأحاديث للشيء ونقيضه، وتشبث الفرق المختلفة كل بما عنده فقط؟ وكيف يمكن إعادة قواعد النظر الكلي والمقاصدي إلى العقل المسلم، والخروج من هذه الدائرة، خاصة بعد أن تيسرت الوسائل لجمع السنة والرجال، وإجراء البحوث والدراسات العلمية، والحوار المشترك، والمجامع العلمية المشتركة؟" (القرضاوي، ١٩٩٦، ص ١٤).

### المطلب الثالث: البعد التفعيلي

سينتقل البحث المقاصدي في المعهد العالمي من حال التنظير والتأصيل إلى منطقتي التفعيل والتطبيق، لذلك تتالت تأليف ومنشورات في هذا المنحى، ورغم بعض الخطوات الفريدة التي خطاها المعهد، فقد بدا الأمر غير كاف في نظر جمال الدين عطية، ولربما أراد أن يسرع من وتيرة النظر المقاصدي في بعده التفعيلي على أوسع نطاق، مما حدا به إلى تأليف كتاب "نحو تفعيل مقاصد الشريعة" الذي أصدره المعهد عام ٢٠٠٨. قال علي جمعة في تقديم الكتاب: "إن دراسة المقاصد بهذه الطريقة التي تستخدم إدراكنا لعالم اليوم، وخبرة الاحتكاك بالواقع جد المتطور أو المتدهور، والحفاظ على الشريعة، وجعلها هي غاية أمرنا وحياتنا، والدخول إلى الموضوع للعمل به، وليس مجرد الأمل والتمني، إن هذه الدراسة هي التي يجب أن نلتفت إلى مثلها، وأن نكثر من ذلك الاتجاه في شأنها، بل وفي كل موضوعاتنا التي نحتاج إليها أصولا وفقها وفكرا لخدمة الإسلام، والخروج بالمسلمين من أزمتهم الفكرية والواقعية" (عطية، ٢٠٠٨، ص ١١). قال صاحب الكتاب مقلتا إلى هذا الأمر: "يقع هذا الكتاب ضمن ملف مقاصد

الشريعة الذي فتح مؤخرًا، وأرجو أن أضيف صفحة فاعلة في نقل الموضوع، من مرحلة الكتابات التقليدية إلى المرحلة التجديد والتخطيط وبرامج العمل، ولم أقصد إلى تغطية كل مباحث المقاصد، بل اخترت ما له علاقة يهديني من البحث " (عطية، ٢٠٠٨، ص ١٥).

وقد كان لثقل الواقع وإكراهاته قوته في شد الانتباه إلى النظر المقاصدي، في معالجة النوازل الفقهية والحضارية، سواء الكلية منها أو الجزئية، لذلك اتخذ التفعيل المقاصدي في المعهد اتجاهين: أولهما: اتجاه كلي، والثاني: اتجاه جزئي.

**أولاً: في التطبيق الكلي.** لقد استفرد الحقل الاقتصادي بحصته الكبرى من تلكم الدراسات، لاتصاله الوثيق بإشكال التنمية الذي عد رأس سنام الحضور المعاصر، ومن تجليات ذلك برزت دراسات من قبيل دراسة "الإسلام والتنمية الاجتماعية" لمحسن عبد الحميد، الصادر عام ١٩٩٥، يقول فيه: "على أننا إذا أردنا تحقيق تلك النظرة العلمية الإسلامية للتنمية، فما علينا إلا أن نعيد دراسة المبادئ والتعاليم التي أتى بها القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة في ضوء الواقع الاجتماعي المعاصر، إذ يمكننا من خلال هذه الدراسة إدراك قدرة العقائد والشرائع والقيم الإسلامية، وملاءمتها ومرونتها في إحداث التنمية والاقتصادية في كل زمان ومكان، طالما أن من أهم أهداف الإسلام وقواعده تحقيق مصالح العباد، حتى أن الفقهاء صاغوا القاعدة الفقهية المشهورة "حيثما كانت مصلحة المسلمين فثمة شرع الله" (محسن، ١٩٩٢، ص ١٦). ومن الكتب المهمة في هذا الصدد، نجد كتاب "الإسلام والتحديات الاقتصادية" لمحمد عمر شابر، الذي نشره المعهد سنة ١٩٩٦، يقول صاحبه معرباً عن غايته: "يحاول هذا الكتاب الإجابة عن هذا السؤال. وهو يتألف من قسمين: الأول يتناول الأنظمة الخائبة التي يتعين على البلدان الإسلامية تجنبها إذا أرادت أن تحقق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية، (...) أما القسم الثاني الذي يتكون من سبعة فصول، فإنه يناقش الحل الإسلامي، ويبين أول هذه الفصول، وهو الفصل الخاص بنظرة الإسلام العامة إلى الحياة واستراتيجيته، وما تنطويان عليه من انسجام مع المقاصد.." (شابر، ١٩٩٦، ص ٣٩). بالإضافة إلى كتاب "الرؤية الإسلامية للتنمية في ضوء مقاصد الشريعة" للكاتب نفسه، سنة ٢٠١١، ومما قاله كاتبه: "وإذا كنا نسعى إلى ضمان استدامة التنمية وفلاح المجتمع، فينبغي علينا ألا ننظر أن كلمة "حفظ" التي وردت في النص المقتبس عن الغزالي تعني بالضرورة إبقاء ما تحقق من مقاصد على وضعه الراهن، فالمحافظة على الوضع تأتي بعد بلوغنا الذروة، وإذا كان ذلك غير ممكن في نطاق القدرة البشرية في هذه الدنيا، فهناك دائماً متسع للتحسين" (شابر، ٢٠١١، ص ١٤). ومن هذا القبيل أيضاً مؤلف

"التعامل في أسواق العملات الدولية"، من تأليف حمدي عبد العظيم عام ١٩٩٦، ومن غايات الكتاب: "معرفة أهم الصبغ، أو النماذج المستعملة حالياً في الأسواق المذكورة، واقتراح نموذج جديد لإجراء تلك المعاملات، بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية" (حمدي، ١٩٩٦، ص ١٣). ومن الإصدارات المندرجة في هذا النطاق كتاب: "دراسات الجدوى الاقتصادية في البنك الإسلامي"، لحمدي عبد العظيم، الصادر عام ١٩٩٦، ومن أهم فروضه "دراسات الجدوى الاقتصادية أسلوب علمي هام لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، التي تحرص على منع الضرر والغرر والمجازفة غير المحسوبة..." (حمدي، ١٩٩٦، ص ١٢). وفي سياق نفس المقاربة العملية وجدنا مؤلفاً مفيداً في بابه، عنوانه: "السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي" وهو لوليد مصطفى شاويش، نشره المعهد عام ٢٠١١.

**ثانياً: في التطبيق الجزئي:** لقد وجد المعهد حاجة مناسبة إلى اختيار نشر أعمال علمية في هذا الاتجاه، وتوزعت أهمها على أربعة مجالات حيوية، وهي: المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي.

أما المجال السياسي، فقد تنوعت اهتمامات المعهد العالمي بقضاياها المختلفة، فقد صدر عنه لراشد الغنوشي كتاب "حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي" وذلك عام ١٩٩٣، يقول محمد توفيق الشاوي في تقديمه للكتاب: "هذه الأحاديث التي سجلها صديقنا الشيخ راشد الغنوشي بشأن حقوق المواطنين غير المسلمين في الدولة الإسلامية، أعجبنى فيها أنه سار على الطريقة المثلى في استنباط الأحكام الفقهية، وهي البدء من القواعد والأصول العامة التي يستمد منها الحكم، وقد بنى أحكامه وآراءه على مبادئ عامين في القرآن الكريم ومبادئ في السنة المطهرة" (الغنوشي، ١٩٩٣، ص ٢٣). ويقصد المبدأين القرآنيين آيتي ﴿لِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ (النحل: ٩٠) و ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، والمبدأين السننين يقصد بهما دستور المدينة، ووصية الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لأحد قادة الجيش، حول عق الزمة" (الغنوشي، ١٩٩٣، ص ٢٣).

كما نشر المعهد دراسة "المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية لهبة رؤوف عزت سنة ١٩٩٥، و"تكتسب الدراسة أهميتها العملية من كون قضية المرأة قضية حيوية في الواقع الاجتماعي والسياسي للدولة الإسلامية، (...) ومحكا لاختبار عالمية المشروع العلماني في مقابل صلاح

وصلاحية المشروع الإسلامي وعالميته، وهو المشروع الذي ما زال في حاجة إلى تأصيل رؤية معاصرة واضحة لقضية المرأة، والعمل السياسي، لتصبح أساساً للممارسة الفعلية على أرض الواقع" (عزت، ١٩٩٥، ص ٣٥). كما كان لموضوع التعددية نصيب ضمن منشوراته، حيث صدر لظه جابر العلواني كتاب "التعددية: أصول ومراجعات بين الاستتباع والإبداع" وذلك سنة ١٩٩٦، وفي الاتجاه نفسه، صدر كتاب "الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية"، لرحيل محمد غرايبة، سنة ٢٠٠٠، وقد اعتمد فيه مؤلفه على جملة مبادئ، منها: "أصل المصلحة في توثيق المسائل الحديثة والتي يفتقر فيها إلى النصوص والآثار الواضحة وتخلو منها أقوال الفقهاء" (غرايبة، ٢٠٠٠، ص ١٦).

كما صدر لأحمد الريسوني عام ٢٠٠٧ كتابه الشورى في معركة البناء" وهو تأسيس مبدئي للشورى في بناء الأمة ونهضتها، سيما في التدبير السياسي، لأن "الوظائف والمقاصد التي تحققها الشورى، والتي لأجلها شرعت لا تحظى من العلماء والكتاب إلا بجمال وعبارات وجيزة، وعادة ما تتركز هذه الجمل والكلمات على مقصد واحد، وهو استخراج الرأي الصواب والتدبير السديد، وهذا يؤدي إلى اختزال مقاصد الشورى ووظائفها، مما يستتبع ذلك تقليصاً في مناحيها ومجالاتها، وتضييقاً في أهلها والمعنيين بها، ولذلك رأيت أن أتناول بشي من الاستقصاء والبيان مقاصد الشورى، ووظائفها لتتضح أكثر قيمتها وأهميتها" (الريسوني، ٢٠٠٧، ص ٣٥).

كما عالج عبد الحميد أحمد أبوسليمان مدير المعهد السابق مشكلة الاستبداد والفساد وأثرهما في النظم السياسية، وصدر له عنوان: "إشكالية الاستبداد والفساد في التاريخ الإسلامي"، وذلك سنة ٢٠١٢. ومن كتب المجال السياسي المهمة، كتاب: "التحالفات السياسية في العصر الحديث من المنظور الإسلامي"، لصهيب مصطفى آمدي، الصادر عام ٢٠١٧، ومن الفرضيات التي قام عليها، أن قضايا الفكر السياسي الإسلامي يحكمها فقه السياسة الشرعية أكثر من النصوص الشرعية، أي إنها تحكم بفقه الموازنات (آمدي، ٢٠١٧، ص ١٦)، مما يعني ضرورة استلزام النظر المقاصدي في بحث تكلم القضايا، ومواءمتها مع المناسبات الشرعية الكلية. ومن ذلك أيضاً كتاب "الطاعة السياسية في الفكر الإسلامي: النص والاجتهاد والممارسة"، لهاني عبادي محمد سيف المغلس الذي صدر عام ٢٠١٤، وقد بنى المؤلف كتابه على جملة أسئلة وإشكالات، منها: "هل الضوابط الشرعية المقيدة للطاعة السياسية مانعة من الاجتهاد في إيجاد ضوابط سياسية

أخرى تستجيب لمقاصد الشريعة، في تجنب الأمانة مخاطر الاستبداد التي يقود إليها إطلاق مفهوم الطاعة السياسية؟.. (المجلس، ٢٠١٤، ص ١٦). ومن الإصدارات الدقيقة في المجال السياسي ما كتبه وليد الروابدة، وهو "المستجدات في مسؤولية رئيس الدولة عن أخطائه: بين الفقه الإسلامي والنظم الدستورية: دراسة مقارنة"، وقد صدر عن المعهد عام ٢٠١٥.

بـ في المجال الاقتصادي: سبق وأن ذكرنا اهتمام المعهد بالمجال الاقتصادي عبر عدد من الكتابات والمؤلفات، وسوف نعرف هنا بالبعث الآخر لاتساقه مع المعالجات الجزئية في الاقتصاد. إذ لم تخل مكتبة المعهد من دراسات جديدة بالقراءة والنظر. ومما يمكن ذكره في هذا المساق كتاب "التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية"، الذي ألفه محمد عبد العزيز حسن زيد، وقد نشر عام ١٩٩٦، يقول مؤلفه: "الشريعة الإسلامية مبنية على تحقيق المصالح للعباد ورفع الحرج عنهم، وهذا ما يظهر في تشريع السلم الذي جاء ليحقق مصلحة، ويسد حاجة لكل طرفيه، فرب إنسان يملك المال في الحال، ولكن له حاجة إلى السلعة في وقت آجل، وآخر يحتاج المال في الحال، وله قدرة على تسليم تلك السلعة في ذلك الوقت المؤجل، ويحقق مصلحة المجتمع بشكل غير مباشر، وهذا ما يستفاد من أقوال الفقهاء" (زيد، ١٩٩٦، ص ١٨). ثم يعرض لأقوالهم وآرائهم في المسألة بالتحليل والدراسة. ويندرج ضمن هذا المجال أيضا كتاب "الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية" لحسن يوسف داود، الصادر عام ١٩٩٦، وكذلك كتاب "الاعتمادات المستندية" لمحيي الدين إسماعي علم الدين، الذي نشره المعهد عام ١٩٩٦، إضافة إلى كتاب "الإجازة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر في المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية" لمحمد عبد العزيز حسن زيد، المنشور في السنة نفسها.

جـ في المجال الاجتماعي. كما خصص المعهد العالمي للفكر الإسلامي للمجال الاجتماعي نصيبه من منشوراته، ففي عام ١٩٩٤ نشر كتاب "الخدمة الاجتماعية"، لمؤلفته عفاف الدباغ، علاوة على كتاب ضم أبحاث ندوة "الخدمة الاجتماعية في الإسلام" بعد سنتين، وقد نالت مؤسسة الأسرة حظها من الدراسة والنشر من قبل المعهد، لأهميتها وقبمتها في البناء الاجتماعي، ومن إصداراته في هذا المجال الندوة العلمية التي نظمها المعهد العالمي، وقد تناول فيها الباحثون من مختلف التخصصات موضوع الأسرة بالدراسية والتحليل، وهي المنشورة سنة ٢٠١٥، تحت عنوان "الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة" من تحرير رائد جميل عكاشة، ومنذر عرفات زيتون،

ناهيك عن كتاب في نفس الموضوع صدر لزينب العلواني، وعنوانه "الأسرة في مقاصد الشريعة: قراءة في قضايا الزواج والطلاق في أمريكا".

وفيا له صلة بالاجتماع البشري، في سياق الوحدة الفكرية بين المسلمين، ألف عبد المجيد النجار كتاب "دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين"، وصدر عن المعهد عام ٢٠٠٥. ومن الدراسات المفيدة في هذا المجال، دراسة "التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث" لحنان محمد عبد المجيد، وذلك عام ٢٠١١، وقد رصدت فيها تطور مسألة التغير عبر أجيال المفكرين، ومناهجهم وفق الرؤية الإسلامية، كما يمكن أن نلحق بهذا الجانب العلمي من تناول القضايا الاجتماعية برؤية مقاصدية، ما كتبه عبد الحميد أبو سليمان في كتاب "ضرب المرأة وسيلة الخلافة الزوجية" (أبو سليمان، ١٩٩١، د. ص)، والذي صدر عام ٢٠٠٢.

د- المجال التربوي. أما فيما يخص المجال التربوي فقد اعتنى به المعهد عناية مقاصدية خاصة أيضا، منذ بداياته الأولى، وآية ذلك عقده لمؤتمر علمي حول المسألة التربوية تألفت فيها أنظار المؤتمرين، وأفهامهم كما تضمنت الندوة بحوثا ودراسات تطبيقية في هذا السياق، استندت إلى النظرية المقاصدية، وقد عمل المعهد على طباعة أرواق هذا المؤتمر في كتاب مكون من جزأين، وذلك عام ١٩٩١، واختار له المعهد عنوان "بحوث المؤتمر التربوي: مؤتمر نحو بناء نظرية تربوية إسلامية معاصرة"، حرر أعماله فتحي حسن ملكاوي، يقول المحرر: "فما زال الفكر التربوي السائد في مؤسساتنا التربوية يعتمد على أصول غريبة، عجزت عن تحقيق الأهداف الإنسانية الكريمة في المجتمع الغربي، وهي بالتالي أعجز عن تحقيق الأهداف والغايات الإسلامية التي تتطلع إليها شعوبنا. لذلك تأتي جهود التأسيس الإسلامي للفكر التربوي في طليعة الأولويات الخاصة بخطط التنمية البشري، اللازمة لتجاوز مرحلة التخلف والتبعية" (ملكاوي، ١٩٩١، د. ص). علاوة على إعداد قائمة ببليوغرافية خاصة بالفكر التربوي الإسلامي أعدها محيي الدين عطية سنة ١٩٩٢. وبعد سنوات معدودة، عقد مؤتمر آخر في هذا المجال، إنما نطاق اهتمامه مسألة المناهج تربويا وتعليميا، في سياق مقارنة بين الفلسفتين الإسلامية والغربية، باستحضار النظرية المقاصدية بصورة كلية، أو جزئية في عدد من بحوثها وأوراقها، وقد صدرت عن المعهد عام ١٩٩٤ باسم مجموعة من المشاركين، وعنوان الكتاب: "أبحاث مؤتمر المناهج التربوية والتعليمية في ظل الفلسفة الإسلامية والفلسفة الحديثة"، يقول العلواني في مقدمته: "فمن هو المدرس الذي يصلح في هذه المدارس



لصد هذه الثغرة؟ وما مواصفاته، وكيف يمكن أن ينتج؟ من هو الطالب الذي يمكن أن يستفيد من هذه المدارس، وأن يربي على الشكل الذي يريده الإسلام ليسد هذه الحاجة؟ ما هو البرنامج التعليمي والمواد التي يجب أن تقدم له، لتصحيح مفاهيمه، وتجعل عقيدته منعكسة على سلوكه، وواقع حياته، وترتبط بين العقيدة ومناحي السلوك والتصرف، لتنشئ الإنسان المطلوب؟ هذه الأسئلة وغيرها، كلها لا بد من إجابة صريحة وواضحة عنها، تقدم لنا النموذج المطلوب من البداية. وفي نهاية العقد الأول من هذا القرن أصدر المعهد كتاباً في "النظرية التربوية من منظور فلسفي وتحليلي"، لا يخلو من أنظار في الفكر المقاصدي ومناهجه، وأيضاً كتاب: "فلسفة التربية: رؤية تحليلية ومنظور إسلامي" للسعيد إسماعيل علي وهاني عبد الستار فرج.

### المطلب الرابع: البعد التقوي

أريد بالبعد التقوي في المشروع المقاصدي للمعهد استثمار النظرية المقاصدية في كتاباته وأعماله المنشورة، التي تقصدت أغراض الإصلاح، وغايات التجديد وقضايا النقد، وبعد استقراءنا لذلك ألفينا تعلقه بثلاثة جوانب:

#### أولاً: الجانب الإصلاحي: وقد اتخذ صورتين، وهما:

أ\_ العناية بمسألة الإصلاح: إن ما يؤكد انشغال المعهد بمسألة الإصلاح، تهتم العلماء والمفكرين الذي تناوبوا على رئاسته بقضايها، ومن هؤلاء الذين شغلوا بهذا الموضوع عبد الحميد أحمد أبو سليمان المدير السابق، حيث صدرت له أعمال كثيرة في هذا الموضوع، وكان من أول أعماله في ذلك كتاب: "الرؤية الكونية الحضارية القرآنية: المنطلق الأساس للإصلاح الإنساني" عام ٢٠٠٩، ومما قاله عنه: "ومفتاح رسم معالم تلك الرؤية هو منهجية تقوم على الاسترشاد بالوحي المنزل بنصه ومقاصده، وبالنموذج التطبيقي له في الصدر الإسلامي الأول، وبخبرة دراسات الفطرة الإنسانية الاجتماعية، والسنن الكونية في واقع الزمان والمكان، والسؤال المحرك للسعي إلى بناء تلك الرؤية، هو تفسير لغز ضخامة الموارد المادية والمعنوية القيمة لأمتنا، مع تواصل ركودها، بما يؤشر على وجود خلل في الفكر، وفي منهج الفكر كامن في قلب أزمته، وهو ما كشف عنه بالفعل جهود المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وتجربة الجامعة العالمية الإسلامية بماليزيا" (أبو سليمان، ٢٠٢١،

ص ٤٤). ثم تلاه عام ٢٠١١ بكتاب آخر يحمل الهموم نفسها، وعنوانه: "الإصلاح الإسلامي المعاصر: قراءات منهجية اجتماعية".

ومما صدر للعلواني ضمن سلسلته الإصلاحية كتاب: "من أدب الاختلاف إلى نبذ الخلاف"، وذلك سنة ٢٠١٧. إذ دعا فيه إلى ضرورة استحضار المقاصد في ذلك، حيث: "إن أخطر ما يهدد أي جهد للنهضة أو الصحوة الإسلامية هو الخلافات والصراعات العنيفة، الناجمة عن الخلط بين الجزئيات والكليات، وغياب المقاصد والمبادئ، فمن لم يحط بكليات الشريعة، ويفهم مقاصدها ويدرك قواعدها، فإنه لم يستطع أن يرد الفروع إلى الأصول، والجزئيات إلى الكليات، ومن ثم يدرك المساحة المتاحة للاختلاف في الفروع" (العلواني، ٢٠١٧، ص ٥٤).

بـ الاحتراف بالمصلحين المقاصديين. ومن أهم تجليات عناية المعهد بموضوع الإصلاح، عقده لعدد من الندوات والمؤتمرات، التي خصصت لرجال الإصلاح المقاصديين، ومن ذلك المؤتمر الذي عقد في عام ٢٠١١ حول: "محمد الطاهر ابن عاشور وقضايا الإصلاح والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر: رؤية معرفية ومنهجية"، طبعت أعماله، وحرر مضامينه فتحي ملكاوي. وبعد ثلاث سنوات نظم المعهد مؤتمرا ثانيا حول المفكر المصلح إسماعيل راجي الفاروقي، حضره نخبة من العلماء والمفكرين، تكلم بطباعة أوراقه في كتاب جامع عنوانه: "إسماعيل الفاروقي وإسهاماته في الإصلاح الفكري الإسلامي المعاصر" وذلك سنة ٢٠١٤. وقد دأب المعهد على العناية برواد الإصلاح من سنة إلى أخرى، بمختلف اختصاصاتهم ومجالات إبداعهم وعطاءاتهم، وبما يتناسب مع اللحظة العلمية والتربوية التي تمر بها الأمة، يقول مدير المعهد في مقدمة كتاب أوراق إحدى الندوات: "وقد سبق للمعهد أن نظم عددا من المؤتمرات المتخصصة حول شخصيات علمية وإصلاحية عديدة في تاريخ المسلمين، ونشر أعمال معظم هذه المؤتمرات، ومن هذه الشخصيات: ابن رشد وابن تيمية، وابن خلدون، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد رشيد رضا، وشكيب أرسلان، ومحمد الغزالي السقا، وسعيد النورسي، وكان كل مؤتمر منها يتخصص في تناول شخصية علمية إصلاحية، فإن كلا منها كان يتناول الأبعاد المعرفية والمنهجية في جهود تلم الشخصية، وتراثها العلمي وجهودها الإصلاحية. والكشف عن طريقة فهمها، واستيعابها للهدى الإلهي والنبوي، وتزليل هذا الهدى على مستجدات الزمان والمكان، ومتغيرات الظروف والأحوال" (ملكاوي، ٢٠١١، ص ١١).

## ثانياً: الجانب التجديدي

أما فيما يتعلق بالتجديد الذي اتخذت منه اختيارات المعهد سبيلاً إلى التقويم والمراجعة، فقد تنوعت عناوينه، وفق التجديد تارة، والاجتهاد تارة أخرى.

فعلى مستوى تجديد الأنظار والرؤى، فمن بواكير الأعمال المدرجة فيه نجد كتاب "تجديد الفكر الإسلامي" الصادر عنه عام ١٩٩٦، وهو من تأليف محسن عبد الحميد، يقول مدير المعهد حينها طه جابر العلواني: "فهذا هو كتاب د. محسن عبد الحميد "تجديد الفكر الإسلامي" في إبرازته الجديدة المنقحة والمزيدة، يسر المعهد العالمي للفكر الإسلامي أن يقدمها لقراء العربية، باعتبارها وصفاً لبيان المرحلة التي بلغها العقل المسلم في نظريته إلى التجديد في الفكر الإسلامي، لعل الاطلاع عليها يحفز همم المعنيين بقضايا تجديد الفكر الإسلامي إلى مضاعفة الجهود، وبذل المزيد للبناء على ما تحقق، واستيعابه وتجاوزه إلى رؤية تجديدية أكثر، قادرة على الاستجابة للتحديات التي يواجهها الإسلام، ويتعرض لها المسلمون في هذا القرن" (محسن، ١٩٩٦، ص ٢١).

وبعد مدة، بدأنا نلمس توجهاً جديداً لدى المعهد، بتركيز عنايته بقضايا الاجتهاد والتجديد العملي، لا سيما نطاق القواعد والمبادئ المؤسسة للعقل، وتقصد بذلك المناهج الأصولية، ومما صدر في هذا الاتجاه كتاب "الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر" لسعيد شبار، عام ٢٠٠٧، الذي توقف فيه عند جملة مفاهيم تقويم العقل، من اجتهاد وإبداع وتجديد، وما يلازمها من مفاهيم مقابلة، كال تقليد والاتباع، لغرض البحث عن سبل استعادة حيوية ونشاط العقل الإسلامي، يقول شبار: "فكان التركيز على مفاهيم الاجتهاد والتقليد والاتباع، باعتبارها مداخل حيوية لاستعادة الفكر والعقل المسلم، لفاعليته وبنائيته في الأمة، كما كان النقد موجهاً لمفهوم التقليد، وآثاره التربوية والفكرية السلبية على أجيال الأمة المتعاقبة، كان التركيز كذلك على مفاهيم مستوعبة شاملة تعكس كونية الرسالة، وعموم خطابها، كالأمة والمرجعية والعالمية، حيث تتماهى علوم الإنسان والكون مع الوحي، وهداياته المكونة في آياته، كل ذلك في سياق تنبؤي نقدي لعوامل الانهيار والانحسار في جسم الأمة، من خلال مقاربات تاريخية قديمة وحديثة ومعاصرة، ونماذج إصلاحية مختلفة" (شبار، ٢٠٠٧، ص ٦١٧). وضمن الأعمال التجديدية المقاصدية، كتب جاسر عودة "فقه المقاصد: إناطة الأحكام الشرعية بمقاصدها"، وهو الصادر عام ٢٠٠٦، يقول في مطلع مقدمته ابن ييه: "فقد اطلعت على البحث الجسور للأخ الفاضل الأصولي

البارع الدكتور جاسر عودة، ووجدت أن هذا البحث توجه إلى موضوع دقيق، له خطره وأثره في عملية استنباط الأحكام، لعلاقته بتوسيع أوعية الاجتهاد الفقهي وتجديدها، إذا لم نقل إنه يطمح إلى إيجاد أوعية جديدة، غير تلك التي فضلها الأصوليون على مقاس ما فهموه من النصوص الجزئية والقواعد الكلية، وتواضعوا على ألقابها ومصطلحاتها، وحددوا مضامينها، وضبطوا وسائل تطبيقها" (عودة، ٢٠٠٦، ص ١).

كما صدر عن المعهد دراسة أخرى في نفس الاتجاه، إنما تعالج أثر الواقع في الاجتهاد الفقهي، وهي التي أعدها ماهر حسين حصوة، وطبعها المعهد عام ٢٠٠٩، وهي تسد ثغرة مهمة من استنثار المقاصد في جهة اجتهاد التنزيل ومناطق التفعيل، وعنوانها: "فقه الواقع وأثره في الاجتهاد"، حيث يقول: "وقد جاءت هذه الدراسة تبين الأحكام التي يدخلها الاجتهاد، ويؤثر فيها اختلاف الواقع وفهمه، وتميز الأحكام الثابتة من الأحكام التي يدخلها التغيير، وتغطي الدراسة أمثلة تطبيقية متعددة، وتبين الضوابط التي ينبغي أن تراعى في الاجتهاد المعاصر، وتظهر كيفية الموازنة بين ثوابت الشرع ومقتضيات العصر، المنقول والمعقول منها، والجامعة بين الأصالة والمعاصرة، الثابت والمتغير من الأحكام المتعلقة بها" (حصوة، ٢٠٠٩، ص ١٠).

وفي باب النظر السياسي صدر كتاب مهم، وهو: "السياسة الشرعية: مدخل إلى تجديد الخطاب الإسلامي" من تأليف عبد الله إبراهيم الكيلاني، وذلك سنة ٢٠٠٩، الذي أراد به: "أن يؤسس لمنهج في تجديد الخطاب الإسلامي، بمنطلق من علم السياسة الشرعية بوصفها أداة الفقه، لتقديم المعالجات الفقهية التي يتصدى لها المجتهد اليوم، مثلما أن السياسات بشكل عام هي أداة تنفيذ الأفكار، والأهداف المرجوة، فالسياسات الناجحة هي الممر لنقل الفكرة من عالم المثل إلى الواقع المعيش، فما وج الفقيه باب التطبيق في أحكام مرتبطة بيد سياسة الدولة، احتاج إلى علم التدبير بعلاج الواقع، وشعر بجأته إلى الحكم والمقاصد والسنن الاجتماعية، بجمع غايتين الصحة والنجاح، وهذا ما تكفلت به السياسة الشرعية" (الكيلاني، ٢٠٠٩، ص ١١).

ولعله من أهم إصدارات المعهد التقييمية ذات البعد المقاصدي، عمل جماعي مركب ناقش قضية التجديد في منهج النظر الفقهي، وهو "التجديد الأصولي: نحو صياغة تجديدية لعلم أصول الفقه"، أعده جماعة من العلماء بإشراف أحمد الريسوني، ويعتبر منسق العمل أن من أهم وظائفه ومقاصده: "الإسهام

في استعادة الوظيفة المرجعية التي اضطلع بها علم أصول الفقه، بكونه أداة لتحقيق الوحدة المنهجية، والتقارب الفكري والمذهبي"، وحتى لا "يصبح الخلاف هواية، ورياضة ذهنية وأن ينتهك به حمى الأصول المرجعية، والمقاصد الشرعية والقواعد العلمية، والوحدة الإسلامية، وفي جميع الأحوال، فعلم أصول الفقه على ما سيأتي في موضعه، ليس من وظائفه خدمة الخلاف بإنشائه وإفشائه، وإنما من وظائفه تقليل الخلاف ومحاصرته" (الريسوني، ٢٠١٤، ص ١٦-١٧).

كما صدرت هذا السياق الاجتهادي أعمال أخرى نذكرها تباعاً، وهي "مؤسسة الاجتهاد ووظيفة السلطة التشريعية" لإسماعيل حفيان، سنة ٢٠١٥، وبعده صدر "الكليات التشريعية وأثرها في الاجتهاد والفتوى"، لمحمد هندو، وكذا "منهاج الشريعة في تشريع الأحكام وأثره في توجيه الاجتهاد فيما لا نص فيه" لحسان أبو عرقوب.

### ثالثاً: الجانب النقدي

أما القسم الثالث من البعد التقويبي، فهو الذي اهتم بالنظر النقدي والمراجعة العلمية والعملية للحل العلمي، أو الواقع الإنساني، برؤية مقاصدية، ونبذ أببرز الأعمال المترجمة لهذا الاتجاه، وهو "أبعاد غائبة عن فكر وممارسات الحركات الإسلامية المعاصرة"، الذي حرره طه العلواني، عام ٢٠٠٧، وقد بناه على فكرة "ملاحظة خصائص الرسالة الإسلامية الخاتمة، التي يحاول هذا الخطاب أن يكون تعبيراً عنها، واتخاذ هذه الخصائص بمثابة المحددات المنهاجية التي ينبغي الرجوع إليها، من حين لآخر، للتأكد من أن الخطاب لا يزال يمثل لسان صدق لتلك الرسالة، والتعبير الفاعل عن أهدافها ومقوماتها، وللتأكد من أن جميع الأبعاد المتعلقة بتلك الرسالة متضمنة في ذلك الخطاب، ومعبرة عنه بشكل مناسب". (العلواني، ٢٠٠٧، ص ١٢). كما نلحق به الحوار الذي أجرته معه كريمته زينب طه العلواني، وتخللته مدارس علمية لأهم المحطات الفكرية لرجال النظر المقاصدي، ونشر في كتاب عام ٢٠١٢، بعنوان "تطور المنهج المقاصدي عند المعاصرين"، حيث "ثمة حقائق ومدركات كثيرة تحتاج إلى النقد والتحليل والتجديد، بناء على نموذج معرفي، يستند إلى ملكة اجتهادية إبداعية، في إطار منهجية قرآنية، وقد حظي الفكر الإسلامي على امتداد عصوره بعدد من المراجعات التي تفاوت ثمراتها، وتباينت مقاصدها، واختلفت وجهات النظر في قبولها أو ردها" إلى أن قالت المؤلفة: "ومن هنا جاء هذا الحوار ليقم واحدة من أهم الأطروحات المنهجية في مجال المقاصد، التي قدما وطورها الأصولي المفكر الدكتور

طه العلواني في سياق تطوير المناهج التي تتعامل مع النصوص، وليكشف هذا الحوار قدرات المنهج الذي طرحه العلواني في جانبه التطبيقي العملي، وتاليا الحوار في المنظومة الثلاثية المتصلة بالمقاصد القرينية الحاكمة، التوحيد التزكية والعمران، وكيفية تنزيلها على الواقع" (ز. العلواني، ٢٠١١، ص ١٧).

ومن الكتب المهمة في هذا الباب، كتاب عمر عبید حسنة، وقد نشره المعهد تحت عنوان "مراجعات في الفكر والدعوة والحركة.."، جاء في تقديمه: "والمعهد العالمي للفكر الإسلامي إذ يقدم هذا الكتاب، وما سوف يتبعه من دراسات تقويمية، ليأمل في تقديم بعض ما تحتاجه الأمة من مراجعات تتناول الإنتاج الفكري الإسلامي بالتحليل والدراسة، والبحث والتقييم والتصويب والمراجعة، في محاولة لتأصيل مناهج التفكير السليم، وفتح المجال أمام الحوار والمناقشة والتداول والتفكير الحر المخلص الهادف" (حسنة، ١٩٩٤، د.ص).

ومن منشورات المعهد ذات البعد النقدي، كتابا الحسان شهيد اللذان نشرهما عام ٢٠١٢، فالأول هو كتاب "نظرية النقد الأصولي"، والثاني "الخطاب النقدي الأصولي: من تطبيقات الشاطبي إلى التجديد المعاصر" وهما في الأصل عملان متكاملان، من حيث الجانبين النظري والتطبيقي للنظرية النقدية في التأصيل الفقهي والمقاصدي، يقول مؤلفهما: "ولعل الباحث في المشروع الأصولي للإمام الشاطبي، يلحظ أن الإمام لم يكن إبداعه وتجديده في الفكر الأصولي خاصاً بالجانب الموضوعي العلمي، وإنما قيمة مشروعه وقدره يتمثلان في إبداعه المنهجي؛ لأن موضوعات علم الأصول عولجت وتم تناولها قبل أي إسحاق، من مباحث: الأحكام، والأدلة الشرعية، ومسائل الاجتهاد، وكذا مباحث المقاصد..." (شهيد، ٢٠١١، ص ١٨-١٩).

### المطلب الخامس: البعد التكاملي

لقد اجتهد المعهد في الانفتاح على مسألة التكامل العلمي، حتى أضحي أحد أهم مشاريعه العلمية، يقول محرر "ندوة التكامل المعرفي" التي نظمها المعهد: "ولعل قضية التكامل المعرفي من أهم المحاور التي أخذت حيزاً في نظريات المعهد وإنتاجاته، سواء كان ذلك عبر ما نشر في مجلة إسلامية المعرفة التي يصدرها المعهد، أو الكتب التي ينشرها، أو المؤتمرات والندوات التي ينظمها، أو المشاريع البحثية التي يديرها." (عكاشة، ٢٠١٢، ص ١١). وإنه باستقراء منشورات المعهد العلمية يمكن حصر المضامين

التكاملية ذات النفحة المقاصدية في أربعة نطاقات: النطاق العمراني، والنطاق المعرفي، ثم النطاق القيمي، وأخيرا النطاق اللغوي.

### أولا: على المستوى العمراني

إن البعد التكاملي له وثاقة بالمستوى الغائي لكل من النظرية المقاصدية، وما يمكن أن يتنزل منزلتها، من حيث متحققاتها الوجودية في نطاقها العمراني والثقافي، وفي هذا الصدد، كتب مازن موفق هاشم: "مقاصد الشريعة الإسلامية: مدخل عمراني" المنشور عام ٢٠١٤، وهو كتاب تأصيلي للبعد التكاملي للنظرية المقاصدية في أبعادها العمرانية، وإمكان امتداداتها غير المحدودة، يقول: "يهدف هذا الكتاب إلى الإسهام في بناء نظرية لمقاصد الشريعة من منظور عمراني، وصعيد العمران هو الذي تتلبس به الغالبية من المسلمين في شتى المهن والاختصاص. ويرجى من طرح المقاصد على هذا النحو غير المعهود أن يدفع مفهوم المقاصد إلى آفاق جديدة رحبية، وأن يصبح خطاب المقاصد خطابا جمهوريا، لا يقف عند حدود إعانة الفقيه على الاستنباط، أو المفتي على الإفتاء أو الأصولي على الضبط، وانسجاما مع هذا الهدف، استصحب هذا الكتاب التوجيهات العامة للشريعة الإسلام، ذات الصبغة الفريدة، التي ترسم بها منظومة حياة، وفق شاكلة الإسلام في العمران" (موفق، ٢٠١٤، ص ١١).

ويمكن أن نلحق بهذا الجانب كتاب "انهيار الحضارة الإسلامية وإعادة بنائها: الجذور الثقافية والتربوية" لعبد الحميد أحمد أبو سليمان، المنشور عام ٢٠١٦، كما حضرت النظرية المقاصدية في فقه السنن العمرانية للوجود البشري من خلال السيرة النبوية، وقد تكفل بمهمة الكتابة في هذا المدخل عزيز بطيوي، في كتابه الموسوم "سنن العمران البشري في السيرة النبوية" الذي نشره المعهد عام ٢٠١٨، يقول الكاتب عن إشكال بحثه: "إنه إشكال سنن العمران البشري، وكيف يمكن للأمة اليوم في شخص نخبها العلمية والفكرية وقياداتها الدعوية والسياسية، ومؤسساتها الفقهية والاجتماعية والاقتصادية أن تحكم صنعة سنن إقامة العمران الاجتماعي؟ مستهدية في ذلك ببصائر وأنوار السيرة النبوية؟ وكيف يمكننا إعادة قراءة السيرة النبوية وفق المقاربة السننية العمرانية؟ وما هي الأسس المنهجية والمعرفية والتكاملية التي تقوم عليها هذه المقاربة؟ وما هي المراحل البناء السنني للعمران البشري؟ وشروط إحكامه، وفقه كلياته في ضوء الهدي النبوي؟" (بطيوي، ٢٠١٨، ص ٢٦).

كما برز النظر المقاصدي في تقريب معالمة الحضارية عند تصور علماء كبار كابن خلدون، ومما صدر عن المعهد في ذلك كتاب: "علم العمران الخلدوني وأثر الرؤية الكونية التوحيدية في صياغته: دراسة تحليلية للإنسان والمعرفة عند ابن خلدون" لصالح بن طاهر مشوش، وكان ذلك عام ٢٠١٢.

### ثانياً: على المستوى الفلسفي

سيجمع النظرية المقاصدية في سياقها الفلسفي التكاملي ثلاثة معالم كبرى أساسية، أولها الرؤية، وثانيها المعرفة، وثالثها المنهاج، وهي ثوابت موجهة لعدد من الكتب الصادرة، وخاصة من أصحاب القرار في المؤسسة.

أما على مستوى المعلم المنهاجي، فقد كانت البدايات الأولى لرصد البعد التكاملي على هذا المستوى بادية من الإصدارات المختارة للمعهد، ومن ذلك كتاب: "تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية"، الذي صدر عام ١٩٩٤، وهو كتاب تأصيلي لهذا التكامل برؤية قاصدة، وقد ألفه إبراهيم العقيلي، وقدمه طه جابر العلواني، ثم كتب مدير المعهد فتحي حسن ملكاوي كتاباً منهاجياً موجهاً لهذا المعلم، واختار له عنوان "منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية" ونشر عام ٢٠١١. ويريد بهذا الكتاب أن "يقنح عقبة التأليف في هذا الموضوع، ليبنى برنامجاً للتمكين للوعي بعلم المنهجية، وللتدريب على التفكير والبحث في قضاياها، وممارسة هذه المنهجية في التعامل الرشيد مع مسائل العلم والمعرفة، في المجالات المعرفية المختلفة فيها وتوظيفاً وتطبيقاً. وقد اخترنا عنوان الكتاب على هذا الوجه لتأكيد خاصية التكامل في المنهجية الإسلامية، التكامل في المصادر، والتكامل في الأدوات، والتكامل في المدارس، والتكامل بين الطبائع، والوقائع المشهودة، والمثل والقيم المنشودة..". (ملكاوي، ٢٠١١، ص ١٥-١٦).

وفيما يتعلق بعلم الرؤية، فهي حاضرة منذ نشأة المعهد، بدءاً من كتاب "الجمع بين القراءتين قراءة الوحي وقراءة الوجود" لطف العلواني، عام ١٩٩٦، يقول فيه: "وهذه القراءة تكون ابتداءً من الإنسان، فهو الذي لا بد له من قراءتها-معا-لتوجد لديه المعرفة العمرانية الكاملة، التي تمكنه من الوفاء بالعهد والقيام بمهام الاستخلاف، وأداء حق الأمانة، والقيام بمقتضيات العمران، والنجاح في اختبار البلاء، وهي معرفة لا تقوم على التلقي والتلقين وحدهما، بل على الأخذ عن الغير-أيضاً-من سابقين ولاحقين بالمراجعة والمطالعة، وقراءة الكتب وكتابتها، وتناقل الخبرات والمعارف بين البشر، وعدم الزهد في المعرفة من أي وعاء خرجت، والتعامل المنهجي معها" (العلواني، ١٩٩٦، ص ٢٠).



وفي عام ٢٠٠٣ صدر لعبد الحميد أحمد أبو سليمان، كتاب "الإنسان بين شريعتين: رؤية قرآنية في معرفة الذات ومعرفة الآخر" الذي اعتبر فيه: "أن انطلاق المسلم من الرؤية الكونية القرآنية الكلية يتوافق مع فطرته ووجدانه وضميره، ويجعله يدرك أهمية المادة كوسيلة لتحقيق المقاصد والقيم، وليس كقيمة بحد ذاتها، وفهم المنطقات العقدية دون غش يساعد على توظيف المادة في تحقيق غايته الكبرى، وهي بناء حضارة قوة الحق" (أبو سليمان، ٢٠٢١، ص ٢٠٦-٢٠٧). كما أنه من الإصدارات المدرجة في هذا السياق، كتاب عبد المجيد النجار، الذي يحمل عنوان: "خلافة الإنسان بين الوحي والعقل: بحث في جدلية النص والعقل والواقع"، الصادر عام ٢٠٠٥، ومما قاله النجار فيه: "ومهمة العقل في إنجاز منهاج الخلافة مهمة ذات مرحلتين متكاملتين، ولكنها مختلفتان بالنوع، هما: مرحلة الفهم، ومرحلة التنزيل الواقعي..". (النجار، ٢٠٠٥، ص ٨٩-٩٠).

وفي سياق معلم المعرفة من إصدارات المعهد ذات البعد التكاملي، نجد كتاب "نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة: ربانية المعرفة وموقفها من المثالية والواقعية"، من تأليف راجح الكردي، المنشور عام ٢٠٠٣. ومن ذلك ما ألفه أبو بكر إبراهيم، بعنوان: "التكامل المعرفي وتطبيقاته في المناهج الجامعية" عام ٢٠٠٧. يقول الكاتب عن أهمية هذه الدراسة الميدانية: "تعنى هذه الدراسة بأمرين متصاحبين: دراسة الفكرة الإسلامية في إعادة صياغة العلوم والمعارف، وفق منظور تكاملي يبني على رؤية توحيدية كلية، من خلال تقويم أدبيات التكامل المعرفي في مدرسة إسلامية المعرفة، ودراسة تجربة الجامعة الإسلامية العالمية العملية باليزيا في تأطير مفهوم التكامل المعرفي بين معارف الوحي الإسلامي والعلوم الإنسانية..". (إبراهيم، ٢٠٠٧، ص ٢١). وبالنظر إلى أهمية الموضوع وقوة النظرية المقاصدية في تثبيت هذا البعد، عقد المعهد ندوة دولية حضرها رجالا من الفكر والعلم والمعرفة، واختار له عنوان "التكامل المعرفي: أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية" وقد نشرت أعمالها عام ٢٠١٢.

كما نالت مشكلة التربية والتعليم حظها من البحوث التطبيقية، ومن ذلك على سبيل المثال: "أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، لزغول راغب النجار، ونشر عام ١٩٩٥، وقد بنى المؤلف هذا الكتاب على فكرة "أن غياب النظرية التكاملية كبحث ودراسة مستقلة في تراثنا التربوي لا يمثل قدحا في ذلك التراث، ولا عيبا فيه إلا إذا انتزعنا الظاهرة من سياقها الحضاري، وخلفيتها التاريخية، وأيضا، فإن هذه الظاهرة لا تجعلنا نحن المعاصرين في حل من التنظير لفكرنا التربوي الإسلامي" (النجار،

١٩٩٥، ص ١٠). وعلى هذا السبيل صدر كتاب "المنظور الإسلامي لممارسة البحث التربوي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية في التعليم الجامعي"، لفتحي ملكاوي.

**الثالث: على المستوى القيمي؛** فقد نشر المعهد دراسات تؤكد على قيمة القيم وخطورتها، ومن ذلك نرصد كتاب: "دور القيم في نجاح البنوك الإسلامية"، لمحمد جلال صديق، الصادر عام ١٩٩٦، ومن الكتابات التأصيلية لقيم الجمال، نشر المعهد كتاب "مفاهيم الجمال: رؤية إسلامية" لأسامة القفاش، ونشره عام ١٩٩٦، وفي هذا الاتجاه صدر عنه عام ١٩٩٩ كتاب: "مدخل القيم إطار مرجع لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام" لسيف الدين عبد الفتاح، كما نشر لمصطفى جابر العلواني، كتاب "القيم السياسية العالمية في الخطاب القرآني: مدخل منهجي لدراسة العلاقات الدولية" عام ٢٠١٥.

وفي الآونة الأخيرة، انصبت جل أعمال مدير المعهد فتحي ملكاوي بالتركيز على هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، وامتداداته في مجالات مختلفة بنفس توجهه النظرية المقاصدية، أولها: "منظومة القيم العليا: التوحيد والتزكية والعمران" وذلك سنة ٢٠١٣، يقول عن: "وحيث نتحدث عن منظومة، فإننا نؤكد خصائص الترابط والتكامل بين مكونات هذه المنظومة، فإذا كان التوحيد هو العنصر الأساس في النظام العام الاعتقادي وتفرعاته المعرفية، والتزكية هي التمثل العملي للشخصية الإنسانية، وتفرعاتها النفسية والعقلية والعمرانية، وهو الصورة العامة للنظام الاجتماعي وتفرعاته الاقتصادية والسياسية، فإننا نكون قد جمعنا المنظومة جوانب الحياة البشرية، وما يلحقها من صور النشاط الإنساني" (ملكاوي، ٢٠١٣، ص ١٢). كما صدر للكاتب نفسه "منظومة القيم المقاصدية وتجلياتها التربوية" عام ٢٠١٩، وآخرها "القيم الجامعية، فلسفتها ومرجعيتها وتجلياتها" عام ٢٠٢٣.

#### رابعاً: على المستوى اللغوي:

وفي سياق التكامل اللغوي، اشتغل المعهد على نقل المعرفة المقاصدية إلى السنة مختلفة، وبغرض تبسيط الثقافة المقاصدية، ونشرها بين الطلبة والباحثين، أصدر المعهد دلائل خاصة، منها "الدليل المبسط في مقاصد الشريعة" لمحمد هاشم كمال، ترجمه عبد اللطيف الحياط، عام ٢٠١١، كما نقل أيضاً إلى اللغة الكردية، وقد جاء في تصدير المعهد للدليل المبسط لمقاصد الشريعة: "وبما أنه لا يتوفر إلا على عدد محدود في اللغة الانجليزية في موضوع المقاصد، فقد قرر المعهد العالمي أن يملأ هذا الفراغ، بأن يوجه القدرات اللازمة لترجمة ونشر سلسلة من الكتب في موضوع المقاصد، وذلك بقصد تقديم هذا الموضوع المتشابه للقراء باللغة الانجليزية، وقد ترجم المعهد ونشر بالانجليزية-حتى الآن- كتاب "مقاصد

الشريعة الإسلامية" من تأليف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ونظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي من تأليف الدكتور أحمد الريسوي، ونحو تفعيل مقاصد الشريعة من تأليف جمال الدين عطية. كما نشر المعهد كتاب مقاصد الشريعة فلسفة للتشريع الإسلامي رؤية منظومية، من تأليف جاسر عودة" (كالم)، ٢٠١١، ص ٧). وقد تمت ترجمته إلى العربية من قبل عبداللطيف الخياط، ومثله في هذا الصدد أيضا كتاب "مقاصد الشريعة: دليل للمبتدئ" لجاسر عودة، ٢٠١١ الذي صدر باللغتين العربية والكردية، وغيرهما من اللغات. كما أصدر المعهد كتاب "الرؤية الإسلامية للتنمية في ضوء مقاصد الشريعة" لمحمد عمر شابرا، في نسخته الانجليزية، ونقله إلى العربية محمود أحمد مهدي، سنة ٢٠١١، علاوة على ترجمة كتاب عبد الحميد أحمد أبوسليمان مدير المعهد السابق: "إشكالية الاستبداد والفساد في التاريخ الإسلامي"، الصادر عام ٢٠١٢ إلى عدة لغات منها الفرنسية والانجليزية. وغير ذلك من الترجمات التي اعتنى بها المعهد.

### نتائج البحث:

**نتيجة أولى:** تنوع حضور النظر المقاصدي في المشروع العلمي للمعهد العالمي للفكر الاسلامي من حيث شاكلتين: الأولى: من حيث صور الحضور، بين الحضور المضمحل والموجه، أي أن الكتابات التي أنتجها المعهد منذ نشأته، كانت تحمل في جوهرها أبعاد الرؤية المقاصدية. أو حضور مصرح به فاعل، وأقصد الكتابات المفردة بالنظر المقاصدي. الثانية: من حيث طبيعة الحضور، بظهور مختلف التجليات، فقد رأينا أن الإنتاج المقاصدي لدى المعهد تنوع من حضور علمي مجرد، إلى تأصيلي وعملي فتطبيقي ثم تفعيلي، إلى أن امتد إلى صيغ تكاملية.

**نتيجة ثانية:** انتهت الورقة في اجتهادها برصد شتات النظر المقاصدي في أعمال المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وجمعه أو إعادة ترتيبه، إلى أن النظرية المقاصدية لها تجليات وفق الأبعاد الآتية: التجلي الأول: تاريخي تأسيسي، وظهر أن للمقاصد موقع أصيل منذ تأسيس المعهد العالمي في غايته وفلسفته. التجلي الثاني: وظيفي غائي، وظهر ذلك فيما اتخذته إصداراته من أبعاد التنظير والتأصيل، والتفعيل والتقويم، والتكامل في حقل المقاصد.

**نتيجة ثالثة:** تأثر التوجه المنهجي والعلمي للمعهد بالنظرية المقاصدية، خصوصا مع إدارته من قبل الأصولي والمقاصدي طه جابر العلواني. من حيث إنتاجه وتقديماته لمنشورات المعهد، الذي شهدت حقبة تفجرا وعناية واسعة بالمقاصد والفكر المقاصدي. وهذا لا ينفي إجماع باقي رواد المعهد على هذا التوجه، كما

كشفتنا عن ذلك، بسبب التواضع العلمي والمنهجي بين النظرية المقاصدية والنظرية الفكرية العامة لمنهج باقي العلوم والمعارف، التي تنتمي إليها باقي الرواد. لا سيما مع الخبير المنهجي فتحي الملكاوي الذي انتقل بالنظرية المقاصدية إلى حقول معرفية موازية، في سياق تكاملي، كما أسهم في هذا التوجه عوامل أخرى مؤثرة، ترتد أغلبها إلى طبيعة السياق العلمي للواقع الإنساني، واهتمامات رواد المعهد، ثم الحال الفكري للأمة.

### توصيات واستشراف:

ليس من اللائق توجيه النقد للمعهد في جهوده وأعماله مع النظرية المقاصدية، إنما حسبنا في الورقة أنا رصدنا معالم تجربته العلمية في هذا المجال، وقراءتها كما هي، أو بالأحرى تقريبها، لأنه كما قلنا: لم يكن الاعتبار المقاصدي ضمن خطته المدروسة ومنهجه الصريح ابتداءً، حتى وجد المعهد فيه ضالته عبر الزمن العلمي، في تحرير عدد من القضايا الفكرية، والإشكالات المعرفية، إنما على الرغم من ذلك نقترح في هذا المساق جملة المقترحات:

**أولها:** لما كان المعهد مؤسسة علمية فكرية وليست ربحية، شغلها الشاغل خدمة الأمة، كان بإمكانها تطوير النظرية المقاصدية أفضل مما تم، بعدما تبنتها من خلال منشوراتها واستلهمتها في أعمالها المحررة، وذلك ببحث طرق تشغيلها على مستويات مختلفة، بداية من الاجتهاد الفقهي التعليلي، ومرورا بالحقول العلمية المختلفة، إلى استثمارها في مسالك التكامل العلمي والمعرفي مع باقي علوم الكون والإنسان المختلفة. وذلك عبر استكتابات، وليس عبر انتقادات ونظام الطلبات. وهذا لم يمر عليه الوقت خلال الآونة الأخيرة، التي بدا المعهد سائرا في سياق أقرب إلى النظام التكاملي بين المعارف والعلوم، وفي ظل حاجة الأمة إلى هذا المسلك العلمي القويم.

**ثانيها:** لم لا يفكر المعهد العالمي في إنشاء قسم خاص بالدراسات المقاصدية في المعهد، ويجعل من أهدافه الاشتغال على واجهتين: الأولى: إعداد دراسات عملية متخصصة، أو أدلة إرشادية في تفعيل النظرية المقاصدية في مجالات الاجتهاد الفقهي بمختلف أبوابه ومجالاته. والثانية: إنجاز دراسات متعنية بأدلتها الإرشادية في أعمال النظرية المقاصدية، بمختلف المجالات دون حصرها في المجالات الفقهية، ونقلها إلى باقي الحقول المعرفية، كالنظريات التعليمية، والفلسفية والاجتماعية، توظيفا واستثمارا.

**ثالثها:** لما اشتغلت هذه الورقة على الأعمال العلمية التي نشرها المعهد العالمي على شاكلة تأليف وكتب، وكانت مسبوقة بدراسة اعتنت بما صدر عن المعهد من أعداد المجلة الصادرة عنه: "إسلامية

المعرفة" سابقا، ومجلة "الفكر الإسلامي المعاصر" حاليا، أنجزها يوسف نواسة تحت عنوان "جهود المعهد العالمي للفكر الإسلامي وإسهاماته في تجديد مقاصد الشريعة من خلال الأبحاث المقاصدية في مجلة (إسلامية المعرفة)"، فلو جمعت الدراستان في تأليف خاص، يعرف بالمشروع المقاصدي للمعهد في جملته وتكتمل القراءة، سيكون مفيدا ونافعا، ووثيقة مهمة للدارسين والباحثين المعنيين بالموضوع.

## References

- Abd al-Hamid, M. (1996). *Tajdid al-Fikr al-Islami*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Abu Sulaiman, A. A. (2020). *al-Ru'eyah al-Kawniyyah al-Hadhariyyah al-Qur'aniyyah: al-Muntalaq al-Asaas lil Islah al-Insani*, Cairo: Dar al-Kalimah.
- Abu Sulaiman, A. A. (2002). *Dharb al-Mar'ah : wasseelat al-Khilafah al-Zawjiyyah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Abu Sulaiman, A. A. (1995). *Qadhiyyat al-Manhajiyah fi al-Fikr al-Islami* (2<sup>nd</sup> ed.), Riyadh: al-Dar al-'Alamiyyah lil Kitab al-Islami.
- Abu Mu'nis, R. N. J. (2007). *Manhaj al-Ta'lil bil-Hikmah wa Atharuh fi al-Tashri' al-Islami*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Akrzam A. A. (2018). *Al-Fikr al-Maqasidi fi Tafsir al-Manar*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-'Alim, H. Y. (1993). *Al-Maqasid al-'Ammah lil Shri'ah al-Islamiyyah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Alwani, T. J. (2007) *Ab'ad Gha'ibah 'an Fikr wa Mumarassaat al-Harakaat al-Islamiyya*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Alwani, T. J. (2009). *Islah al-Fikr al-Islami, Madkhal ila Nudhum al-Khitab fi al-Fikar al-Islami al-Mu'asir*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Alwani, T. J. (1995). *Usul al-Fiqh al-Islami: Manhaj Bahth wa Ma'rifah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Alwani, T. J. (1994). *Al-Azmah al-Fikriyyah al-Mu'asirah: Tashkhis wa Muqtarahaat 'Laj*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Alwani, T. J. (1996). *Al-Jam' Bayn al-Qiraa'atayn, Qira'at al-Wahy wa Qira'at al-Wujud*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Alwani, T. J. (1989). *Khawatir fi al-Azmah al-Fikriyyahwa al-Ma'ziq al-Hadhari lil Ummah al-Islamiyyah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Alwani, T. J. (2017). *Min Adab al-Ikhtilaf, ila Nabth al-Ikhtilaf*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Alwani, Z. T. (2011). *Tatawwur al-Manhaj al-Maqasidi 'in al-Mu'asirin: Mudarasat ma'a al-Sheikh Taha Jabir al-Alwani*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Amidi, S. M. (2017). *Al-Tahalufaat al-Siyasiyyah fi al-Asr al-Hadith min al-Mandhur al-Islami*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Ansari, F. (2004). *Al-Mustalah al-Usuli 'in al-Shatibi*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Auda, J. (2006). *Fiqh al-Maqasid: Inaatat al-Ahkam al-Shar'iyyah bi Maqasidiha*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Auda, J. (2012). *Maqasid al-Shari'ah ka Falsafah lil Tashri' al-Islami*, Abd al-Latif al-Khayyat Trans., Virginia: International Institute of Islamic Thought.

- 'Atya, J. D. (2008). *Nahwa Taf'il Maqasid al-Shari'ah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Bezza, A. A. (2008). *Masalih al-Insan: Muqarabah Maqaisdiyyah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Btiwi, A. (2018). *Sunan al-Umran al-Bashari fi al-Sirah al-Nabawiyah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Ezzat, H. R. (1995). *Al-Mar'ah wa al-'Amal al-Siyassi: Ru'yah Islamiyyah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Faruqi, I. R. (1984) *Aslamat al-Ma'rifah : al-Mabadi'u al-'Ammah wa Khuttat al-'Amal*, Abd al-Ouarith Siad Trans., Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Ghraiba, R. M. (2000). *Al-Huquq wa al-Huriyyat al-Siyaasiyyahfi al-Shari'ah al-Islamiyyah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Ghazali, M. (1992). *Kayfa Nata'amal m'a al-Qur'an : Mudaarasah m'a al-Sheikh al-Ghazali*, Omar 'Obaid Hasna, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Ghannoushi. R. (1993). *Huquq al-Muwatanah: Huquq Ghair al-Muslim fi al-Mujtama'e al-Islami*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Hasnah. O. O. (1994). *Muraja'at fi al-Fikr wa al-Da'wah wa al-Harakah, Riyadh: al-Dar al-'Alamiyyah lil Kitab al-Islami*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Hassani , I. (1995). *Nadhariyyat al-Maqasid 'ind al-Imam Mohamed al-Tahir Ibn 'Ashur*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Haswa. M. H. (2009). *Fiqh al-Waqi' wa Atharuh fi al-Ijtihad*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Hamdi, A. A. (1996). *Al-Ta'amul fi Aswaq al-'Umlaat al-Dawliyyah*, Cairo: International Institute of Islamic Thought.
- Hamdi, A. A. (1996). *Dirassat al-Jadwa al-Iqtisadiyyah fi al-Bank al-Islami*, Cairo: International Institute of Islamic Thought.
- Hashim, M. (2014). *Maqasid al-Shari'ah al-Islamiyyah: Madkhal 'Umrani*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Ibrahim, A. B. M. (2007). *Al-Takamul al-Ma'rifi wa Tatbuqatuh fi al-Manahij al-Jami'iyyah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Kailani , A. A. (2000). *Qawa'id al-Maqasid 'in al-Imam al-Shatibi*, Damascus: Dar al-Fikr
- Al-Kailani , A. A. (2000). *Al-Siyassah al-Shar'iyyah: Madkhal ila Tajdid al-Khitab al-Islami*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Kamali, M. H. (2011). *Al-Dalil al-Mubassat fi Maqasid al-Shari'ah*, Abd al-Latif al-Khayyat Trans., Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Khadimi, N. D. (2006). *Al-Munasabah al-Shar'iyyah wa Tatbiqatuha al-Mu'asirah*, Jordan: Dar Ibn Hazm, Virginia: International Institute of Islamic Thought.

- Malkawi, F. (2011). *M. Al-Tahir Ibn 'Ashur wa Qadhaya al-Islah wa al-Tajdid fi al-Fikr al-Islami al-Mu'asir: Ru'yah Ma'rofiyyah wa Manhajiyah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Malkawi, F. (1991). *Buhuth al-Mu'tamar al-Islami: Nahwa Bina'I Nadhariyyah Tarbawiyah Islamiyyah Mu'asirah*, Jordan: Jam'iyyat al-Dirassat wa al-Buhuth al-Islamiyyah.
- Malkawi, F. (2018). *Maqaalaat fi Islamiyyat al-Ma'rifah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Malkawi, F. (2013). *Mandhumat al-Qiyam al-'Ulya: al-Tawhid, al-Tazkiyah wa al-Umran*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Malkawi, F. (2011). *Manhajiyat al-Takamul al-Ma'rifi: Muqaddimat fi al-Manhajiyah al-Islamiyyah*. Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Muhsin, A. A. (1992). *Al-Islam wa al-Tanmiyah al-Ijtima'iyyah*, Riyadh: al-Dar al-'Alamiyyah lil Kitab al-Islami.
- Al-Mughlis, H. A. (2014). *Al-Ta'ah al-Siyassiyah fi al-Fikr al-Islami: al-Nas wa al-Ijtihad wa al-Mumarassah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Najjar. Z. R. (1995). *Azmat al-Ta'lim al-Mu'asir wa Hululuha al-Islamiyyah*, Riyadh: al-Dar al-'Alamiyyah lil Kitab al-Islami.
- Al-Najjar. A. A. (2005). *Khilafat al-Insan bayn al-Wahy wa al-'Aql: bahth fi jadaliiyyat al-Nas wa al-'Aql wa al-Waqi'e*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Qaradawi, Y. (1996). *Kayfa Nata'amal ma'a al-Sunnah al-Nabawiyah: Ma'alim wa Dhawabit*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Raissouni, A. ed. (2014). *Al-Tajdid al-Usuli : Nahwa Siyaghah Tajdidiyyah li Ilm Usul al-Fiqh*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Raissouni, A. (2007). *Al-Shura fi Ma'rakat al-Binaa*, Jordan : Dar al-Razi
- Al-Raissouni A. (1995). *Nadhariyyat al-Maqasid 'in al-Imam al-Shatibi*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Rawabda, W. (2015). *Al-Mustajaddat fi Ma'uliyat Ra'is al-Dawla 'an Akhta'ih bayna al-Fiqh al-Islami wa al-Nudhum al-Dusturiyyah: Dirasah Muqaranah*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Shapra, M. O. (1996). *Al-Islam wa-Tahaddi al-Iqtisadi*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Shapra, M. O. (2011). *Al-Ru'yah al-Islamiyyah lil-Tanmiyah fi Dhaw'e Maqasid al-Shari'ah*, Mahmoud Ahmad Trans., Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Shabar, S. (2007). *Al-Ijtihad wa al-Tajdid fi al-Fikr al-Islami al-Mu'asir*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Shahid, H. (2011). *Nadhariyyat al-Naqd al-Usuli fi: Dirasat fi Manhaj al-Naqd 'in al-Imam al-Shatibi*, Virginia: International Institute of Islamic Thought.
- Al-Tijani, A. A. (1995), *Usul al-Fikr al-Siyassi fi al-Qur'an al-Karim*, Jordan: International Institute of Islamic Thought.



- Yousuf, N. (2020). Manhaj al-Mu'asasaat al-Bahthiyyah fi Bina'ie al-Fikr al-Maqasidi: Juhud al-Ma'had al'Alami lil Fikr al-Islami wa Ishamatuh fi Tajdid Maqasid al-Shari'ah min Khilal al-Abhath al-Maqasidiyyah, *Majjalat Islamiyyat al-Ma'rifah*, (100).
- Zaid, M. A. A. (1996). *Al-Tatbiq al-Mu'asir li 'Aqd al-Silm fi al-Masarif al-Islamiyyah*, Cairo: International Institute of Islamic Thought.

